نجاة وزير الداخلية من محاولة فاشلة خلفت وراءها قتيلين وبعض الجرحى

مصر: الإرهاب يفتح أبواب الاغتيالات السياسية

اللواء محمد ابراهيم

موقع اعتداء امس

القاهرة - «وكالات»: نجا وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم من محاولة اغتيال إثر انفجار سيارة مفخخة قرب موكبه امس، وأكد مسؤول أمني أن الشرطة المصرية قتلت اثنين من المهاجمين.

ووقع الهجوم على موكب الوزير في شارع مصطفى النحاس بحي مدينة نصر أثناء انتقال الوزير إلى مقر عمله في وزارة الداخلية بوسط القاهرة.

وبث التلفزيون المصري أول لقطات حية لوزير الداخلية عقب نجاته، ووصوله إلى مقر الوزارة.

وقال إبراهيم، وزير الداخلية، في تصريحات صحافية عقب نجاته، إن مجهولين استهدفوه بعبوة ناسفة شديدة التقنية تم تفجيرها عن بعد.

وأضاف أن الهجوم على موكبه بداية لموجة إرهاب في عودة لإرهاب الثمانينات والتسعينات، وأنه لا يستبعد تورط جهات خارجية بالتنسيق مع عناصر داخلية لإحداث حالة من الإرهاب.

وذكر أن الحادث أسفر عن عدد من الإصابات في صفوف الحراسة الخاصة به، فضلا عن بتر مشط قدم طفل وبتر القدم اليمنى لأمين شرطة.

ذكرت صحيفة «اليوم السابع» المصرية أنه حدث إطلاق نار عقب الهجوم المذكور، فيما أكد مسؤول صحي إصابة 8 أشخاص.

وأكدت مصادر أمنية أن اللواء إبراهيم خرج كعادته من منزله صباح الخميس، وأثناء تواجده في تقاطع شارع مصطفى النحاس مع شارع الشعراوي، فوجئ طاقم حراسته بدوي انفجار شديد بالقرب من موكب الوزير مباشرة، وعلى الفور أسرعت سيارات الموكب بالخروج من المنطقة.

وأشارت المصادر إلى أن التحريات كشفت عن وجود سيارة مفخخة كانت متوقفة على جانب الطريق، وانفجرت فور اقتراب موكب الوزير.

■ اللواء إبراهيم: الهجوم بداية لموجة جديدة ولا نستبعد تورط جهات خارجية فيه

وأضافت أن الانفجار أدى إلى إصابة عدد كبير من طاقم حراسة وزير الداخلية، بالإضافة إلى حدوث تلفيات شديدة في عدد من سيارات الموكب، وتم نقل طاقم الحراسة المصابين إلى مستشفيات الشرطة لإسعافهم.

وأمر النائب العام المستشار هشام بركات بفتح تحقيق عاجل في محاولة اغتيال اللواء إبراهيم، وكلف فريق من نيابة شرق القاهرة الكلية بالانتقال إلى مكان الواقعة لإجراء المعاينة المبدئية وحصر التلفيات التي لحقت بالممتلكات، والاستماع لأقوال شهود العيان من السكان الذين شاهدوا الواقعة وقت حدوثها.

وجاء في بيان أولي لوزارة الداخلية المصرية أنه «حوالي الساعة 10.30 صباحا انفجرت عبوة ناسفة حال مرور موكب وزير الداخلية بشارع مصطفى النحاس بمدينة نصر، وأسفر ذلك عن وقوع عدد من الإصابات بطاقم الحراسة وبعض المواطنين الذين تصادف تواجدهم بمكان الحادث، وانتقلت الأجهزة الأمنية المعنية لمكان الواقعة للوقوف على ملابساتها».

ووقع الهجوم على الوزير المصري في حي مدينة نصر، الذي شهد مؤخرا قيام الشرطة بعملية فض لاعتصام ضخم لأنصار الرئيس المصري المعزول محمد مرسي من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم.

وسقط في فض الاعتصام المذكور، وآخر في ميدان النهضة بمحافظة الجيزة، قتلى ومصابون من المعتصمين والشرطة على السواء.

وجاءت عملية الفض عقب إنذارات مسبقة من جانب سلطات الأمن رفضت جماعة الإخوان الاستجابة لها، وحثت أنصارها على مواصلة الاعتصام.

وقال شهود عيان إن قوات الأمن تعاملت مع العناصر التي حاولت إطلاق النار على الوزير، وتمت مرافقة الأخير سالما إلى منزله.

مشيرين إلى تدمير 3 سيارات تماما جراء الهجوم، فضلا عن وقوع أضرار في عدد من المحال، وإصابات بين صفوف رجال الأمن من حراس الوزير والمارة على السواء.

ويقول محللون إن مثل هذا الحادث كان متوقعاً في ظل الحملة التي تقودها وزارة الداخلية ضد العناصر المسلحة في الشارع المصري.

ودعا محللون وزارة الداخلية إلى تطوير خططها وتسليحها، محذرين من أن العمليات الأمنية ضد الإرهابيين في شمال سيناء قد تدفعهم للتحرك داخل المدن الكبرى.

ومن جانبه، قال اللواء حسام سويلم، المحلل العسكري والاستراتيجي، إن جماعة الإخوان تحاول اغتيال شخصيات قيادية في أجهزة الدولة السيادية بهدف إحداث الفوضى.

وذكر أن الضربات التي استهدفت الجماعات التكفيرية والإرهابية في سيناء، دفعت عناصر منهم لمحاولة توجيه ضربات للداخل.

وقال إن جماعة الإخوان تعاني من حالة هستيرية بعد عزلها من الحكم واعتقال قياداتها.

الإمارات: إضراب 18 مسجوناً عن الطعام

دبي - «وكالات»: قال ناشط امس إن 18 مواطنا إماراتيا مسجونا أضربوا عن الطعام احتجاجا على أسلوب معاملتهم بعد إدانتهم بالتخطيط للإطاحة بالحكومة.

وأضاف الناشط القريب من أسر السجناء إن حالة اثنين منهم على الاقل تتطلب العلاج بالمستشفى.

وقال الناشط «يعيشون على التمر والماء والعصير فقط» مضيفا أن بعضهم مضربون عن الطعام منذ 31 يوليو.

وأضاف «اضطروا للإضراب عن الطعام احتجاجا على الانتهاكات العديدة لحقوقهم كسجناء وعلى ما يبدو من إساءة معاملة متعمدة.»

وكانت محكمة إماراتية في يوليو قد قضت بسجن 61 إماراتيا بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم في محاكمة قال محللون إنها تعكس انعدام ثقة السلطات في الجماعات الإسلامية بعد انتفاضات الربيع العربي.

وكان هؤلاء من بين 94 شخصا اعتقلوا في حملة على الإسلاميين في العام الأخير وسط تزايد مخاوف المسؤولين من امتداد آثار الاضطرابات التي تشهدها دول عربية أخرى.

وحثت منظمة العفو الدولية على اتخاذ إجراءات لحماية المعتقلين وقالت إن ثلاثة من 18 مضربا عن الطعام أصيبوا بإغماءات بين 21 و28 اغسطس.

وقالت «اشتكوا من ضرب حراس السجن لهم ومن القيود على زيارات العائلات. اشتكوا من الحرمان من الضوء ويقولون إن سلطات السجن تغلق اجهزة التكييف في درجات حرارة شديدة.» وحثت المنظمة الناس على كتابة رسائل للسلطات عن المضربين عن الطعام.

.. ودعوات للإفراج عن معتقلين في الأردن

عمان - «وكالات»: طالبت الهيئة الشعبية للدفاع عن معتقلي الحراك الشبابي في الأردن بالإفراج عن ناشطين اعتقلتهم محكمة أمن الدولة منذ شهور ووجهت لهم تهمة التحريض على مناهضة نظام الحكم، وهم يخوضون الآن إضرابا عن الطعام.

وتصاعدت الدعوات للإفراج عن النشطاء الثمانية، وأغلبهم من الحراك الشبابي الإسلامي، بعد تدهور أوضاعهم الصحية داخل السجون.

وأبدت عائلة طارق خضر -المضرب عن الطعام منذ شهر في سجن إربد شمال المملكة- قلقها البالغ على صحته.

ويقول أخوه محمد خضر إن النشطاء لا يتناولون إلا الماء والملح، ويشير إلى أن آخر تقرير طبي عنهم قبل يومين يؤكد أن «هناك ضمورا في الكلى ونقصا شديدا في الكالسيوم وإعياء شديدا بسبب الإضراب».

وكانت محكمة أمن الدولة قد رفضت الإفراج عن هؤلاء المعتقلين بكفالة مرات عديدة، في حين تصاعدت الدعوات لوقف محاكمتهم أو معاقبتهم لأنهم طالبوا بإصلاح النظام.

وإضافة إلى هؤلاء المعتقلين الثمانية فإن تهمة التحريض على مناهضة نظام الحكم وجهت أيضا إلى نحو ثمانين آخرين ممن شاركوا في احتجاجات تطالب بالإصلاح والحد من صلاحيات العاهل الأردني. وتأتي هذه الاعتقالات ورفض الإفراج عمن خضعوا لها رغم توجهات رسمية بتعديل قانون محكمة أمن الدولة لتتوافق مع نصوص الدستور، حيث فرضت التعديلات الدستورية قبل عامين تقييدا لدور محكمة أمن الدولة بجرائم الخيانة والتجسس والإرهاب وجرائم المخدرات وتزييف العملة.

ويقول وزير التنمية السياسية الأردني خالد الكلالدة إن الملك عبد الله الثاني وجه برسالة للعمل على إخراج قانون معدل يوقف محاكمة الناشطين السياسيين أو الذين يحملون فكرا سياسيا أمام محكمة أمن الدولة.

وكانت المعارضة ومنظمات حقوقية محلية وأجنبية قد انتقدت توسع السلطات الأردنية في استخدام محكمة أمن الدولة للتضييق على الناشطين والمشاركين في الاحتجاجات التي شهدتها البلاد مؤخرا وعدم محاكمتهم أمام محاكم مدنية.

إيطاليا تدعم الحكومة الفلسطينية بـ 60 مليون يورو

روما- «وكالات»: أعلن وزير الخارجية الإيطالي لابو بيستيلي خلال لقائه مع وزير المالية الفلسطيني شكري بشارة عن دعم مالي للحكومة الفلسطينية بقيمة 60 مليون يورو تصرف على مدار 3 سنوات، وأكد الوزير الايطالي أن حكومة بلاده مستمرة بدعم الشعب الفلسطيني، وتسعى لدعم قطاع غزة ومناطق الجنوب والقدس الشرقية.

من جانبه رحب بشارة بالمساعدات مشيداً بالدعم الإيطالي المستمر للقضية الفلسطينية والعملية السياسية، بالإضافة لدعمها المالي للحكومة الفلسطينية في مختلف المجالات التنموية.

ونقلا عن وكالات أوضحت وزارة المالية الفلسطينية في بيان صحافي أن هذا الدعم المالي يأتي في إطار التزام الحكومة الإيطالية بدعم خزينة الحكومة الفلسطينية بالمنح والقروض على مدى ثلاث سنوات مقبلة، حيث سيخصص هذا المبلغ لدعم ثلاثة قطاعات، هي: القطاع الصحي، وتمكين دور المرأة، والقطاع الخاص عبر المشاريع الصغيرة.

لإجبار حكومة «النهضة» على قبول مقترح النقابات لحل الأزمة

تونس: «الإنقاذ» تهدد بمواصلة التظاهر .. وبن جعفر يدعو «التأسيسي» لاستكمال صياغة الدستور

مصطفى بن جعفر

جانب من تظاهرة سابقة للمعارضة

تونس - «وكالات»: هددت جبهة الانقاذ التونسية بمواصلة التعبئة لمظاهرات حاشدة لاجبار الحكومة التي تقودها حركة النهضة الاسلامية على قبول مقترح لاخراج البلاد من ازمة سياسية حادة اندلعت منذ اغتيال المعارض محمد البراهمي في 25 يوليو الماضي.

وقال حمة الهمامي القيادي في جبهة الانقاذ في مؤتمر صحافي «قررنا مواصلة التعبئة الشعبية السلمية المدنية وقررنا دعمها وتطويرها من أجل ان نفرض على الائتلاف الحاكم «الترويكا» القبول بمبادرة مقترح الاتحاد العام التونسي للشغل «المركزية النقابية» لحل الازمة».

واقترح الاتحاد حل الحكومة الحالية وتشكيل حكومة كفاءات مستقلة، وضبط المجلس التاسيسي المكلف بصياغة دستور جديد لتونس ومراجعة مئات من التعيينات بالقطاع العام تقول المعارضة انها تمت على اساس الولاء السياسي لحركة النهضة.

واضاف الهمامي ان حركة النهضة «تواصل» تعيين مسؤولين موالين لها في مناصب عليا بالدولة بهدف «تزوير الانتخابات القادمة».

ودعا نور الدين البحيري، القيادي في حركة النهضة المحتجين على هذه التعيينات الى التوجه الى القضاء.

لكن المتحدث باسم الاتحاد التونسي العام للشغل أعلن فشل جهود الاتحاد للتوسط بين حركة النهضة، التي تقود الحكومة، والمعارضة، لحل أزمة سياسية تشهدها البلاد منذ أكثر من شهر.

وقال سامي الطاهري، في تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية، «إن مظاهر الفشل واضحة»، واتهم حركة النهضة «بالمناورة لربح الوقت».

وتشكلت جبهة الانقاذ اثر اغتيال البراهمي وهي تضم اكثر من 10 احزاب علمانية ابرزها حزب «نداء تونس» اكبر احزاب المعارضة في تونس.

وتعيش تونس أزمة سياسية منذ حادث الاغتيال وهي الثانية خلال أقل من سنة أشهر، بعد اغتيال المعارض شكري بلعيد.

ومن جهة أخرى، اتهمت نقابة لقوات الأمن القضاء التونسي باطلاق سراح «عناصر إرهابية» من جماعة الشريعة بتونس، التي صنفتها الحكومة «تنظيما إرهابيا»، وطالبت النقابة بفتح تحقيق في القضية.

وكان رئيس الحكومة، علي العريض، القيادي في حركة النهضة، أعلن تصنيف تنظيم «انصار الشريعة» في تونس «تنظيما إرهابيا»، واتهمه بالضلوع في اغتيال المعارضين البارزين في خطوة وصفت بانها تهدف إلى مغازلة المعارضة.

من جانبه دعا رئيس المجلس الوطني التأسيسي «البرلمان المؤقت» التونسي مصطفى بن جعفر النواب المنسحبين للعودة الى المجلس لاتمام صياغة الدستور واكمال مرحلة البناء الديمقراطي.

وأعلن بن جعفر في كلمة متلفزة مساء امس الاول أنه سيدعو مكتب المجلس للانعقاد الاسبوع المقبل داعيا المنظمات الراعية للحوار الوطني الى تنظيم مائدة مستديرة تجمع مختلف الاطياف السياسية قبل نهاية الاسبوع الحالي للتوصل الى حل توافقي لانهاء الازمة الراهنة في تونس.

وقال انه «لا يوجد مبرر لفشل الحوار خاصة في ظل تقارب للمواقف بين الفرقاء السياسيين» معتبرا أن انطلاق الحوار «صار متأكدا جدا».

وأكد أنه يقف كرئيس للمجلس على مسافة واحدة من كل الاطراف وأنه سيواصل سعيه لتقريب وجهات النظر للوصول الى حلول.

وقال «لو انطلق الحوار سنتمكن يوم الـ10 من أكتوبر المقبل من تشكيل حكومة والمصادقة على الدستور وتأمين المسار الانتخابي القادم».

وكان بن جعفر أعلن في السادس من أغسطس الماضي قراره بتعليق أعمال المجلس التأسيسي اثر انسحاب أكثر من 60 نائبا طالبوا بحل المجلس والحكومة الحالية بقيادة النهضة عقب اغتيال عضو المجلس والسياسي الراحل محمد البراهمي في 25 يوليو الماضي.

وتلى ذلك القرار مشاورات ولقاءات مكثفة في محاولة للتوصل دون جدوى حتى الان الى حل توافقي بين المعارضة والحكومة.

ويتمثل الخلاف الرئيسي القائم بين جبهة الانقاذ المعارضة والائتلاف الحاكم بقيادة النهضة وحلفائها في الاتفاق على خارطة الطريق المطلوبة لاستقالة الحكومة وتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية واستئناف نشاط المجلس التأسيسي لاكمال الدستور وفقا لجدول زمني محدد من حيث المهام والتوقيت لانهاء المرحلة الانتقالية والاعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في حالة التمكن من اجرائها.

مدير الأمن العام اللبناني يستبعد الانجرار إلى الحرب الأهلية

بيروت - «كونا»: اكد مسؤول امني لبناني كبير امس ان بلاده لن تنجر الى حرب اهلية لكنه حذر في الوقت نفسه من ان استهداف لبنان لا يزال قائما مشيرا الى اغتيالات محتملة لشخصيات لبنانية سياسية.

واضاف المدير العام للامن العام اللبناني اللواء عباس ابراهيم في تصريح صحافي ان «لبنان لن ينجر الى حرب اهلية الا انه يمر بمرحلة خطيرة واستهدافه لايزال قائما» مستبعدا في الوقت ذاته اي عدوان اسرائيلي جديد. واشار ابراهيم الى ان «الوضع الامني في لبنان لا يزال مفتوحا على كل الاحتمالات وان الاغتيالات جزء من المخاطر الامنية التي نتوقعها» مضيفا «ان الجميع مستهدف لان اغتيال اي شخصية اليوم سيساعد على ضرب الاستقرار وسيعطي المردود المطلوب للجهة التي تقوم بهذه الاعمال».

وقال «ان الخطر على لبنان لا يزال موجودا وواجبنا بذل كل جهد للتصدي له» معتبرا انه «قياسا بما يجري حولنا فإننا لا نزال افضل حالا».

واكد انه على الرغم من المحاولات الهادفة الى جر لبنان نحو الفتنة «فان الدولة واجهزتها متماسكة على الرغم من الاوضاع الاقليمية والمحلية».

وشهد لبنان مؤخرا عمليات اطلاق صواريخ على منطقة محيط القصر الجمهوري في مدينة «بعبدا» والضاحية الجنوبية لمدينة بيروت فضلا عن اطلاق صواريخ على اسرائيل التي ردت بصواريخ على بلدة «الناعمة» في جنوب لبنان كما وقعت انفجارات كبيرة استهدف احدها الضاحية الجنوبية لبيروت فيما استهدف انفجاران اخران مسجدين في مدينة «طرابلس» الشمالية ما اسفر عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى.

دعوة

يسر اتحاد الحرفيين الكويتيين دعوة الأخوة أعضاء الجمعية العمومية لإجتماع الجمعية العمومية الغير عادية (الطارئة) وذلك في تمام الساعة السادسة والنصف مساءا) يوم الخميس الموافق 19/9/2013 وذلك بمقر الإتحاد في منطقة الجهراء الحرفية

مجلس الإدارة